خبراء: حذف الاصفار من العملة يحتاج الى استقرار

اتفق خبراء في الاقتصاد على ان مشروع حذف الاصفار طويل الامد الذي يروم البنك المركزي تنفيذه يحتاج الى استقرار اقتصادي "غير متوفر" الآن، فيما رفض المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء المشروع لأنه سيكلف الدولة مبالغ كبيرة "دون نتائج حقيقية".

ورأى الباحث الاقتصادي عبد الكريم الحلفي ان "قرار البنك المركزي بحذف الاصفار الثلاثة على الامد الطويل، ليس قراراً جديدا على الساحة الاقتصادية، فقد سبقتنا دول عدة الى ذلك واخص بالذكر منها المانيا".

بغداد/ المدى

وأضاف الحلفي أن الحالة العراقية "لاتتوفر فيها الشروط الموضوعية للحذف" لأن العراق "يعاني مشاكل اقتصادية هيكلية ونسب تضخم قوي اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة فكيف سيتم حذف الاصفار من الدينار وهو اصلا غير موجود؟".

وبين أن "العراق غير قادر على المضي قدما بهذا القرار سواء على الامد القصير او الطويل على السواء" معللا ذلك بالقول ان "من الممكن حذف الاصفار حين يكون الانتاج قوياً وعجلته دائرة فضلاً على عدم وجود اختلالات هيكلية او تضخم وان تكون معدلات البطالة اقل من ١٠٪"، وقال ان القرار "لايمكن تنفيذه الا بعد وقت طويل، ولو نفذ خلال عام او عامين فسيكون تاثيره سلبيا لان الاقتصاد في حالة ركود الآن".

وكان البنك المركزي العراقي اعلن اواخر تشرين الاول الماضي عن مشروع طويل الامد لحذف ثلاث اصفار من الدينار العراقي بغية تحسين وضع العملة العراقية.

بدوره، لفت الباحث الاكاديمي هلال الطعان الى ان "مشروع حذف الاصفار هو مشروع اقترحه وزير المالية" ومن "الممكن تطبيقه ودراسته كمشروع متوسط او طويل الاجل، ولكنه استدرك بالقول انه لا يمكن تطبيقه الا بعد استقرار الوضع الاقتصادي وتحسن سعر صرف الدينار العراقي".

واضاف الطعان ان للمشروع "متطلبات عديدة اهمها انه يحتاج الى اقتصاد مستقر في بعض جوانبه، ويحتاج الى موارد مالية كبيرة علاوة دعم الدينار العراقي بارصدة اجنبية" و"كان يمكن تطبيقه خلال الآونة الاخيرة، لولا تاثيرات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد العراقي".

ومن جهته، اعترض مستشار رئيس الوزراء عبد الحسين العنبكي على مشروع حذف الاصفار من الدينار العراقي، وقال: ان "ترك المشروع الآن هو الأولى وليس ان نشغل الدولة باكملها برفع الاصفار من العملة في هذه المرحلة".

واضاف "لا اتفق ابتداء مع هذه السياسة ولا اؤيد تغيير شكل العملة ونوعيتها او حذف الاصفار الثلاثة منها" لكون "الحلول النقدية هي دائما حلول رمزية وغير حقيقية والاقتصاد العراقي فيه مشاكل حقيقية يجب ان تلتفت الدولة لمعالجتها".

وضرب المثل بـ"الاختلالات الهيكلية، وتوقف عجلة القطاعات الانتاجية الاساسية كالزراعة والصناعة، إضافة الى وجود بنى تحتية شبه مدمرة"، وعبر عن اعتقاده بان الامور التي ذكرها "يفترض ان تاخذ الاولوية".

اوضح العنبكي "اذا كان المقصود من العملية معالجة التضخم فهو لايعالج بمجرد حذف اصفار من عملة، لأن ذلك يعني انني كمواطن كنت احمل ورقة نقدية فئة الف دينار واشتري بها سلعة، وعندما تم حذف الاصفار فاني ساشتري السلعة الورقة النقدية نفسها".

وشدد العنبكي على ان الاوضاع "لن تختلف بالنسبة للمواطن العراقي" وان الامر "لن يتعدى بالنسبة للقائمين عليه سوى تكلف مبالغ طائلة لالغاء العملة السابقة واعادة طبع عملة جديدة" وبالتالي "ليس لها نتائج ايجابية على التضخم".

وعبر عن اعتقاده بأن "النتائج نفسية فحسب، بعضها سلبي بالنسبة للأفراد الذين يعتقدون ان لديهم مبلغاً كبيراً بسبب الوهم النقدي ولكن حين تصبح ثروته قليلة بعد حذف الاصفار يكون لديه قلق لانه يعتقد انه اصبح فقير، او قد تكون ذات نتائج نفسية ايجابية لان الافراد سيعتقدون انهم يشترون سلعاً ارخص".

الاوراق المالية في العراق بدورها ستتأثر بعملية حذف الاصفار من الدينار العراقي بحسب عضو اتحاد الوسطاء العراقيين محمد اسماعيل الذي قال لـ(اصوات العراق) انه "في حالة حذف الاصفار من العملة ستنخفض رؤوس اموال الشركات بنسب الاصفار".

وبين أنه "على سبيل المثال لو كان راسمال الشركة ثلاثة مليارات ستصبح ثلاث ملايين دينار، وفي هذه الحالة سنكون امام مرحلة يتوجب فيها اغلاق السوق لفترة معينة لاصدار شهادات اسهم جديدة لحامليها مع بقاء عدد الاسهم على حاله".

ولفت اسماعيل الى ان "عملية حذف الاصفار عملية اقتصادية صعبة ومعقدة تحتاج الى ارقام واحصائيات دقيقة لكافة النشاطات الاقتصادية لايمتلك العراق مثلها".

من الواقع الاقتصادي

بادرة لخفض الأسعار

هادي طعمة

منذ ٢٠٠٤حتى الآن شهدت اسعار المواد الانشائية بدءا من الرمل والحصى والطابوق الى حديد التسليح والمواد الصحية والاخشاب،ارتفاعا حادا بلغت بعض موادها (٤) اربعة اضعاف ما كانت عليه في حين بلغت مواد اخرى عشرة اضعاف اسعارها السابقة ، واحتلت بقية المواد سلسلة مدرج الاسعار الواقعة بين هذين الرقمين.

هذه الزيادات فاحشة بلا شك، ولها اضافة الى هذا آثارها الاقتصادية السلبية ونتائجها السوقية.

فمع عدم غض النظر عن الاثار الاجتماعية للظاهرات الاقتصادية، بحكم ترابطهما الوثيق بصفة عامة مع آثارقلة الدخل وضعفه ما سبب ازمة السكن هو ما يعزى الى الارتفاع الكبير لاسعار المواد الانشائية التي تعجز الملايين من المواطنين عن توفير مبالغها في الوقت الحالي، جراء ضربات عنيفة اصابت بالورم مفاصل اقتصادية مهمة كما في المشتقات النفطية التي زادت مضاعفاتها بنسبة ٢٢٥٠بالمئة والتي انسحبت الى غلاء فاحش في مجمل السلع والخدمات مع ضعف في حراك الدخل اليومي لاكثر شرائح المجتمع عددا،وهو الامر الذي نجم عن خلل في توزيع الثروة ولد ضغطا ثقيلا على دخل الاسرة ترافق معه على توالي السنوات ازدياد في عدد أفراد الاسرة استتبع ازديادا في النفقات الأسرية والعوز المالي و الضغط النفسي للانفاق على حاجات الاسرة ومتطلباتها الضرورية طوال سنوات اعمارهم وكثرة مطالبهم لكونهم مستهلكين فقط، يرافقه ضيق المسكن بعد ذلك حينما يكونون اسرة جديدة.فمرد السبب في كل ذلك اقتصادي بلا خلاف ..ولكن يبدو ان هذه الاسباب كلها او بعضها كانت في حسابات الشركة العامة للمواد الانشائية حينما اقدمت على اعلان خفض ا سعار المواد الانشائية من فئتي التجاري والمدعوم لاصحاب اجازات البناء ولذوي عقود الزواج الجدد.

مبادرة لاخلاف على ما تتضمنه من حسابات الشعور بالمسؤولية الانسانية الاجتماعية حيال الواقع الراهن والمستقبل نحن في اشد الحاجة الى مثيلاتها من القطاع نفسه ومن قطاعات اخرى ذات صلة مباشرة بحاجات الناس المعاشية بحيث تدخل جميعا في منافسة (خيرة)على طريق تخفيف وطأة الحياة بخفض معدلات التضخم وتخفيف ضغطه المتزايد على دخل الملايين لتفادي ضغط الصعاب على حياة المجتمع وخصوصا في هذه الايام التي تشهد ارتفاع الاسعارعشوائياعلى المواد الغذائية خصوصاً وعلى غيرها بصورة عامة.

فمرد السبب في كل ذلك اقتصادي بلا خلاف ..ولكن يبدو ان هذه الاسباب كلها او بعضها كانت في حسابات الشركة العامة للمواد الانشائية حينما اقدمت على اعلان خفض ا سعار المواد الانشائية من فئتي التجاري والمدعوم لاصحاب اجازات البناء ولذوي عقود الزواج الجدد.

توقع ارتفاع اسعار النفط في مدة وجيزة

رئيس أوبك: اجتماع وهران يجب أن يتحقق من خفض الانتاج

الجزائر/ وكالات

قال شكيب خليل رئيس منظمة أوبك ان الاجتماع التالي للمنظمة يجب أن يتأكد من التزام الأعضاء بكل تخفيضات انتاج النفط التي تعهدوا بها وذلك قبل اتخاذ أي إجراء جديد بشأن مستويات الانتاج لدعم الأسعار المتراجعة.

وقال خليل في حلقة نقاش عن النفط ان المنظمة ستناقش إجراء خفض جديد لكنه لا يستطيع أن يجزم بتحقيق توافق في الآراء مشيرا الى تخفيضات الانتاج التي اتفقت عليها أوبك خلال اجتماع في فيينا الشهر الماضي.

ونزل النفط عن ٦٠ دولارا للبرميل اول مرة منذ اذار ٢٠٠٧ في معاملات يوم الخميس وذلك تحت وطأة توقعات قاتمة للاقتصاد العالمي العام القادم ومن المقرر أن يعقد وزراء أوبك اجتماعهم الرسمي التالي يوم ١٧ كانون الاول في مدينة وهران الجزائرية.

وقال خليل ان تحقيق إجماع في اجتماع وهران سيكون رهنا بتطبيق الخفض.

وقال انه في حالة تطبيق الجميع لتخفيضات الانتاج واستمرت الأسعار عند مستوياتها يوم السبت فسيكون من المرجح المضي قدما لاتخاذ قرار بخفض الانتاج مضيفا أن عدم تنفيذ التخفيضات بصورة كاملة سيجعل البت في تحرك جديد أمرا صعبا.

وأضاف أن اتخاذ إجراء جديد قبل تنفيذ التخفيضات السابقة كاملة سيبعث باشارة سيئة الى الاسواق التي تتفاعل مع الحقائق على الارض لا مجرد الكلمات.

وتوقع ارتفاع الأسعار خلال مدة وجيزة وقال ان تطبيق تخفيضات الانتاج بشكل كامل يقلل من فرص إجراء خفض جديد.

وقال ان الدول العربية الأعضاء في المنظمة قد تناقش تطورات السوق بشكل غير رسمي يوم ٢٩ تشرين الثاني في القاهرة على هامش اجتماع (أوابك).

ويريد بعض أعضاء المنظمة خفض المزيد. وقال خليل انه إضافة الى خفض انتاج أوبك ١,٥ مليون برميل يوميا من المتوقع أن تخفض السعودية (أكبر بلد مصدر للنفط في العالم) ٣٠٠ ألف برميل يوميا أخرى قال انها أضافتها الى معروضها في الأشهر الأخيرة.

في أحسن الأحوال.. العالم على حافة الركود!

ترجمة: عادل العامل

جرب أن تحرم شخصاً ما من الأوكسجين، عندئذ سيصير لونه أزرق، وينهار، وفي أَخر الأمر يموت. وإذا حرمتَ الأقتصاد من الائتمان، سيحصل له ما يشبه ذلك. فما إن اتّسعت الأزمة المالية واشتدت، حتى بدأ الاقتصاد العالمي يختنق. وذاك هو السبب في أن مصارف العالم المركزية تقوم بإجراءات طوارىء، بضمنها دورة تخفيضات منسقة لمعدلات الفائدة التي حصلت يوم ٨ تشرين الأول الماضي. وإذا حالفهم الحظ، فإنهم سيمنعون حصول الكارثة. ومن غير المرجح أنهم سيتجنبون ركوداً عالمياً.

فوفقاً لأحدث (نظرة اقتصادية عالمية) من صندوق النقد الدولي، المنشورة يوم ٨ تشرين الأول، فإن الاقتصاد العالمي « يدخل انخفاضاً بالغ الشدة « في وجه « الصدمة الأخطر « لدى الأسواق المالية في البلدان الغنية منذ ثلاثينيات القرن الماضي. ويتوقع الصندوق نموّاً عالمياً، مقاساً على أساس تكافؤ القوة الشرائية، يهبط إلى ٣٪ في عام ٢٠٠٩، وهو أبطأ نمو منذ عام ٢٠٠٢ وعلى شفير ما يُعَد ركوداً عالمياً. (وتعريف الصندوق للركود العالمي يأخذ بالاعتبار الكثير من العوامل، بضمنها معدل النمو السكاني). وبموجب مقياس الجمود المالي، يبدو تنبؤ الصندوق متفائلاً. والمتنبئون الآخرون مقتنعون بأن الركود العالمي أمر محتّم. ويتوقع اقتصاديون في UBS، مثلاً، نموّاً عالمياً بحدود ٢,٢٪ فقط في عام ٢٠٠٩.

لقد كانت اقتصادات العالم الغني إما تهتز، أو قريباً من ذلك، لوقت طويل قبل أيلول الماضي. ولم تفعلْ الأسابيع الأخيرة أكثر من أنها جعلت الركود العالمي حتمياً. فقد خسر اقتصاد أمريكا سيره على امتداد أشهر الصيف. وراح الناتج، وبفعل رفعه وقتياً بحوافز الخزينة المالية والصادرات القوية، ينمو بمعدل ٢,٨٪ محسوبة سنوياً بين نيسان وحزيران. ولكن ما إن انتهت الحوافز، ساء حال سوق العمل، وضاق الائتمان وتدهور إنفاق الاستهلاك.

لقد أصبح ذلك التدهور في شهر أيلول اضطراباً. وفقد الاقتصاد ١٥٩،٠٠٠وظيفة عمل، وهو الأكثر في شهر منذ عام ٢٠٠٣. وهبطت مبيعات السيارات لكون المقبلين على الشراء عاجزين عن الحصول على تسليف. ويمكن أن يكون الاقتصاد قد انكمش الآن في الربع الثالث. ومن المرجح أن تكون بقية السنة أسوأ. ويتوقع بعض الاقتصاديين أن يهبط إنفاق المستهلك بأسرع خطاه منذ ركود عام ١٩٨٠. ومن الواضح أن الناتج الآن يهبط. ويمكن لركود أمريكا ألا يكون حتى الآن رسمياً، ولكنه في طريقه لأن يكون هكذا تماماً.

والمشهد، في أوروبا، بنفس الدرجة من التجهم. فالاقتصاد البريطاني، الذي تعثر في الربع الثاني، يهبط الآن نحو الركود بشكل واضح. وتشير تنبوءات صندوق الدولي إلى أن بريطانيا ستشهد أسوأ أداء لأي اقتصاد في السنة إلى الربع الرابع من عام ٢٠٠٨. كما أن اقتصادات منطقة اليورو تكافح على نحو سيئ. وقد أظهرت الأرقام التي أُعلنَت يوم ٦ تشرين الأول أن الناتج في منطقة اليورو هبط إلى نسبة ٠,٨٪ في الربع الثاني. وتقلص الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الكبرى الثلاثة في منطقة العملة ـ ألمانيا، وفرنسا، وإيطاليا. ولم يشهد البلد الأكبر الرابع، أسبانيا، إلا القليل من النمو. وكذلك الحال في أي مكان آخر، حيث أحدث الأرقام في حال أكثر تجهماً. وقد انحدرت الثقة الأعمال التجارية ويشير مسح مديري الشراء المراقب عن كثب إلى انكماش إضافي في النشاط على امتداد أشهر الصيف. بل أن الاقتصادات الأوروبيةالتي هي أقل تأثراً على نحو مباشر بتراجعات العقارات، مثل ألمانيا، قد أُصيبت بضربة قوية. وكان الأمل الكبير بالنسبة لمنطقة اليورو أن يقوم المتسوقون الألمان، الأحرار نسبياً من الدين مع مجال للادخار أقل قليلاً، بتعويض الضعف في الاقتصادات المثقَلة بالديون مثل أسبانيا. لكن إنفاق الأسر في ألمانيا أخذ يهبط منذ نهاية السنة الماضية. ولا تختلف الحال في اليابان كثيراً وتبدو الاحتمالات بالنسبة لصادراتها واقتصادها عموماً قاتمة.

هذه الخلفية المظلمة تفسر لماذا كانت تخفيضات النسبة المنسَّقة أساسيةً هكذا. فحتى من دون النوبة المَرَضية المالية، فإن الحالة بالنسبة لنقود أرخص كانت آيلةً إلى الوضوح على نحو وافر. فمع أسعار سلع تهبط بحدّة (كان سعر برميل النفطَ الخام أدنى من ٨٨ $ يوم ٨ تشرين الأول) واقتصادات تعاني، فإن مخاطر التضخم تتبخر في العالم الغني. وإذا ما بقيت أسعار النفط حول مستوياتها اليوم، فإن التضخم البارز سيكون أدنى من ١٪ في أمريكا بحلول الصيف القادم، والانكماش خطر متزايد. ويشير ذلك إلى أن مزيداً من تخفيضات النسبة سيكون مطلوباً، خاصةً في أوروبا.

عن/ THE ECONOMIST

اقتصاديات الظل

معدلات اقتصاد الظل

في دراسات سابقة أجراها صندوق النقد الدولي عن اقتصاد الظل في بلدان العالم، ظهر ازدياد في نشاط معدلاته في الدول النامية والدول الشرقية بشكل خاص . حيث أظهرت نتائج المسح الإحصائي الذي أجري خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى ٢٠٠٠ أن اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط كان في الدول النامية يتراوح بين ٣٥ و ٤٤٪، وفي الدول الشرقية يتراوح بين ٢١ و ٣٠٪ ولقد أظهرت نتائج الدراسات التي أجريت على دول متنوعة من العالم أن حجم اقتصاد الظل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كان مرتفعاً في بعض الدول مثل نيجيريا، وتايلاند وبوليفيا، وروسيا، ويوغوسلافيا واليونان وإيطاليا والدول الاسكندنافية وشيلي. وكان منخفضاً في دول أخرى مثل سويسرا وأوزبكستان والنمسا والولايات المتحدة الأميركية، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، وهونغ كونغ وسنغافورة.

كما أثبتت الدراسات أن معدلات نمو اقتصاد الظل تكون أعلى في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة، الا ان الدراسات لم تشمل الاقتصاد العراقي في حينها جراء تفشي ممارسات اقتصاد الظل وانحسار الاقتصاد الحقيقي تحت ظروف الحصار.. ونعتقد اننا مازلنا نمسك بالصدارة في نشاطات هذا النوع من الاقتصاد على الرغم من انحسار أسواق هذا الاقتصاد نسبيا.

حتى لو تطلبت ثورة ايديولوجية

رئيس منظمة التجارة يدعو الى قواعد مالية عالمية صارمة

باريس/ وكالات

حث رئيس منظمة التجارة العالمية الدول على قبول تنظيم دولي صارم جديد للأوضاع المالية حتى ولو كانت "ثورة أيديولوجية" بالنسبة لها أن تتقاسم السيادة في قضايا من هذا القبيل.

وقال باسكال لامي في مقابلة مع صحيفة لو موند الفرنسية ان قبول سلطات عابرة للقوميات أمر حساس سياسيا في الولايات المتحدة والدول الصاعدة لكن الأزمة المالية تتطلب التكيف. ذكرت ذلك رويترز قالت ان لو موند نقلت عن لامي قوله "توجد منظمات دولية للتجارة والصحة والبيئة والاتصالات والغذاء. هناك ثقبان أسودان في الإدارة العالمية.. التمويل بفقاقيعه المتفجرة والهجرة."

وقال "نحتاج الى تنظيم دولي للتمويل يكون ذا قواعد مُلزمة وآلية للرقابة والعقوبات. وشبه لامي ذلك:- بقرة مريضة أو قداحة معيبة لا تعبر الحدود، في حين تستطيع ذلك الآن أداة مالية فاسدة."

وشدد من ناحية اخرى على حاجة الدول الى مقاومة إغراء الحماية التجارية التي كانت أحد عوامل انهيار وول ستريت عام ١٩٢٩ ثم تفاقم ذلك الى كساد اقتصادي عالمي.

ورفض لامي مقولة بعض منتقدي الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة من أن أكبر اقتصاد في العالم تحت رئاسة باراك أوباما سيلجأ الى الحماية التجارية بدرجة أكبر عنه تحت حكم الجمهوريين الأكثر تأييدا للسوق.

وقال "ما يتغير مع الحزب الديمقراطي هو خطط تقليل عدم الأمان الاجتماعي. الشعور بعدم الأمان الذي تولده التجارة الحرة أقوى في الولايات المتحدة عنه في أماكن أخرى لان شبكة الأمان الاجتماعي هناك أرق."

وأضاف "اذا طبق الديمقراطيون برنامجهم الاجتماعي فقد يُطمئن هذا الأمريكيين ويساعد محادثات التجارة العالمية. من الواضح أن عليهم تدبير الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم. لكن على أي حال سيكون من الخطأ ربط الجمهوريين بالانفتاح والديمقراطيين بالحماية التجارية."

بسبب الأزمة المالية العالمية ايضاً

لاتفيا تؤمم بنكاً مهماً

ريجا/ وكالات

قالت حكومة لاتفيا انها سوف تسيطر على ثاني أكبر بنك في البلاد بسبب الأزمة المالية العالمية التي أضرت بهذه الدولة الصغيرة على بحر البلطيق التي هبط فيها النمو الاقتصادي أيضا بشدة.

قالت الحكومة في بيان نقلت عنه وكالة رويترز ان الحكومة اتخذت هذه الخطوة «لضمان نظام مالي مستقر في لاتفيا وعمل بنك باركس.» وباركس هو أكبر بنك مملوك للدولة في قطاع أصبح فيه لبنوك بلدان شمال أوروبا وجود في السنوات الأخيرة.

وقال رئيس الوزراء ايفارز جودمانيس بعد اجتماع لمجلس الوزراء ان قرار السيطرة على باركس يتوافق مع التحركات التي اتخذتها بلدان الاتحاد الاوروبي لمساندة بنوكها.

ولكن جودمانيس قال أيضا انه لا يرى داعيا الى طلب مساعدة من صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الاوروبي.

بأختصار

- × ذكر بيان لوزارة المالية أن "كوادر الهيئة العامة للكمارك تمكنت من مصادرة مبلغ (٣٢٢٨٠٠٠) ثلاثة ملايين ومئتين وثمانية وعشرين ألف دولار أمريكي و(١٠٠٠٠٠) مئة ألف يورو و(٣٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاث مائة مليون دينار عراقي في منفذ طريبيل على الحدود العراقية – الاردنية".
- × استقبل ميناء خور الزبير في محافظة البصرة، امس الأحد، باخرتين متنوعتي الحمولة.
- × حذرت الشركة العامة للاتصالات والبريد، الأحد، الشركات الحكومية والاهلية من انها ستتحمل تكلفة اصلاح الاضرار الناجمة عن اعمال الحفر التي تقوم بها خلال تنفيذها للمشاريع المختلفة .
- × باشرت شركة محلية بالبصرة، الاحد، بتنفيذ مشروع استحداث مغذيات كهربائية بقضاء القرنة بكلفة تتجاوز (٢,٤) مليار دينار ضمن مشاريع تنمية الاقاليم لعام ٢٠٠٨، كما ذكر مسؤول وحدة الاعمار.
- × قال الرئيس البرازيلي دي سيلفا ان الازمة المالية العالمية اوضحت الحاجة الى "بناء مالي عالمي جديد"، وانها تمثل فرصة لتغيير النظام القائم.